تطبيق قواعد تنازع القوانين (قواعد الاسناد)

- بعد ان تبين لنا مما سبق ان قواعد حل التنازع يمكن ان تأخذ وصف القواعد الموضوعية ذات الحلول المباشرة، ويمكن ان تأخذ وصف قواعد الاسناد ذات الحلول غير المباشرة فلا توجد ثمة صعوبات تعترض تطبيق القواعد من النوع الاول الا ان هناك جملة صعوبات تعترض تطبيق القواعد من النوع الثاني، لذا سنركز في دراستنا على تطبيق قواعد الاسناد من حيث اساس التطبيق والاشكاليات التي تعترض ذلك التطبيق واخيرا نطاق التطبيق.

أساس تطبيق قواعد الاسناد:

1. كانت الفكرة السائدة قديما أن تطبيق قواعد الاسناد يقوم على اساس المجاملة الدولية التي قالت بها المدرسة الهولندية.
2. الا ان التطور في هذا المجال افرز فكرة اخرى مفادها ان تطبيق هذه القواعد يقوم على اساس ملزم يجد ابعاده في القانون الداخلي والقانون الدولي، وهذا يعني ان القاضي الوطني عندما يطبق قواعد الاسناد يكون مدفوعاً بدوافع موضوعية لا شخصية يقررها المشرع.
3. كما افرز التطور فكرة اخرى تبين اساس هذه القواعد وتتمثل بالعدالة والملائمة، أي ان القاضي يطبق قواعد الاسناد بهدف تطبيق اكثر القوانين ملائمة وعدالة للعلاقة.

اساس تطبيق قواعد الاسناد

ونعتقد ان قواعد الاسناد تبدا بأساس ملزم يتمثل بوضعها من قبل المشرع الوطني في كل دولة، ويراعى في وضعها مبدأ العدالة والملائمة عند تطبيقها فكل علاقة لها قانون يحكمها يكون هو الاكثر ملائمة وعدالة لها، والقاضي ملزم بتطبيقها لأنها تمثل اوامر تشريعية يمكن وصفها بانها ترخيص تشريعي للقاضي في تطبيق قوانين اجنبية على اراضي وطنية.